

تزوير

القضية رقم : ٣٥١٧ / ١٩٩٤ س وسط القاهرة

١٩٩٣/٨٧٠٥ جنح قصر النيل

الطعن بالنقض رقم ٦٥/٣٢٦٨ ق

obeikandi.com

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

مذكرة بأسباب الطعن بالنقض

المقدم من : متهم ٣ أصلا — محكوم عليه — طاعن .

وموطنه المختار مكتب الاستاذ / رجائي عطية المحامى بالنقض برقم/٤٥
شارع طلعت حرب — القاهرة . و الوكيل عنه بالتوكيل ٤٥٨٥ ج / ١٩٩٤
رسمى عام جنوب القاهرة ويتضمن التوكيل فى التقرير بالطعن بالنقض
فى الأحكام .

ضد : النيابة العامة .

فى الحكم : الصادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية — دائرة جنح مستأنف قصر النيل
فى القضية ١٩٩٤/٣٥١٧ س وسط القاهرة (١٩٩٣/٨٧٠٥ جنح قصر النيل) — والذى قضى
بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٦ حضوريا بقبول استئناف الطاعن وباقى المتهمين شكلا وفى الموضوع
بتعديل الحكم المستأنف الى أسبوعين لكل منهم والمصروفات — وكانت محكمة أول درجة قد
قضت فى ١٩٩٤/٤/١١ حضوريا بمعاقبة كل من ١- ٢- ٣-
(الطاعن) بالحبس ستة أشهر مع الشغل لكل منهم وكفالة ٥٠ ج لاياف التنفيذ والمصروفات .

الوقائع

وكانت النيابة العامة قد اتهمت كلا من :

١-

٢-

٣- (الطاعن)

بأنهم بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢ بدائرة قصر النيل ارتكبوا تزويرا فى محرر عرقى هو استمارة
استخراج جواز السفر رقم ٤١٤٤٥ بأن اثبتوا على خلاف الحقيقة ان المتهم الأول مصرى
الجنسية ويسمى على النحو المبين بالتحقيقات .

وطلبت النيابة عقابهم بالمادة ٢١٥/ عقوبات .

وبإحالة المتهمين إلى محكمة جنح قصر النيل قضت بمعاقبتهم بالحكم آنف البيان، فأستأنفوا ،
حيث قضت المحكمة الاستئنافية بقبول استئنافاتهم شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف
الى الحبس أسبوعين .

ولما كان هذا القضاء قد صدر معيبا بجملة عيوب، وأضر بالطاعن، لذلك طعن عليه بطريق النقض حيث قيد طعنه برقم ١٢ / ١٩٩٥ تتابع بتاريخ ١٢/١/١٩٩٥ .
وذلك للأسباب الآتية :

أسباب الطعن

أولا : - القصور والاخلال بحق الدفاع و مخالفة الثابت بالأوراق و الخطأ فى الاسناد و فساد الاستدلال .

ثابت بمحضر جلسة ١٦/١١/١٩٩٤ ، أن دفاع الطاعن قدم مذكرة بدفاعه وأحال على ماورد بها وطلب الحكم ببراءة المتهم الثالث مما نسب اليه — و ثابت أن هذه المذكرة المرفق صورتها و الموجود أصلها بملف الدعوى قد تضمنت ما ننقله منها هنا بنصه : —

" نسب الاتهام الى المتهمين الثلاثة أنهم أثبتوا فى استمارة جواز سفر المتهم الأول — على خلاف "الحقيقة" ، أن المتهم الأول المذكور مصرى الجنسية واسمه ، حالة كونه فى "الحقيقة لىبى الجنسية واسمه الحقيقى " .

" ومع أن الحكم المستأنف قضى بادانة المتهمين الثلاثة ، إلا أنه حصل واقعة الدعوى على أن فاعلها هو المتهم الثانى مع المتهم الأول ، ودون أن ينسب الحكم أى مساهمة جنائية أصلية أو تبعية الى المتهم الثالث ومع ذلك دانه معهما بغير تسبيب ولا سبب ، وعلى غير سند من أوراق الدعوى .

" فقد قال الحكم : " تخلص الواقعة ومفادها قيام المتهم الأول بانتحال اسم وبيانات أحد المواطنين المصريين بناء على مستندات مزوره هى بطاقة شخصية (الصحيح صورة ضوئية لبطاقة شخصية) وشهادة قيد من مدرسة ، وتمكن بمساعدة المتهمين الثانى والثالث من استخراج وثيقة السفر بالاسم "المنتحل" .

" ولكن الحكم لم يقل أبدا ماهى " المساعدة " التى يسندها الى المتهم الثالث، بل قال الحكم إن "المساهمة الجنائية كلها كانت من المتهم الثانى مع آخرين ليس منهم المتهم الثالث الذى لم يرد اسمه بتاتا لا فى النشاط المادى للواقعة، ولا فى أى مساعدة فيها، ولا فى اتفاق مع أحد أو تحريض عليها، فكل ما أورده الحكم يقول إن المتهم الثانى المدير الإدارى للفريق "القومى" أقر بأنه هو الذى "شاهد المتهم الأول وقدر حاجة الفريق القومى اليه، وأنه هو الذى تلقى بقبوله عرض مشجع لم يفصح عنه بالحصول على الجنسية المصرية له، وأنه هو الذى تلقى طلب المشجع باحضار صورتين لـ.....، وأنه هو الذى أحضر للمشجع صورتين لـ.....، وأنه هو الذى أخذ من ذلك المشجع الذى لم يفصح عنه صورة ضوئية لبطاقة شخصية باسم ومثبت عليها صورة المتهم الأول الليبى الجنسية، وأنه هو الذى قام عقب

ذلك بملء استمارات استخراج جواز السفر من واقع بيانات صورة البطاقة، وأنه هو الذى قدم هذه الاستمارات الى العقيد مجدى عبد المنعم الضابط بمباحث أمن الدولة وعضو الاتحاد الذى قام باعتمادها وارسالها مع مندوب من "مباحث أمن الدولة حيث تم استخراج جواز السفر .

" وفى كل ذلك النشاط لادور بتاتا للمتهم الثالث، ولم يذكر الحكم أو يورد أى دور له، لا كفاعل أصلى ولا كشريك بأى صورة من صور الاشتراك، وكل ما أورده الحكم عن المتهم الثالث أنه ردد مضمون ما أورى به المتهم الثانى، أى أنه ردد ماقاله المتهم الثانى من أنه هو الذى باشر كل هذا النشاط المادى الذى لاذكر فيه بتاتا لأى نشاط من أى نوع للمتهم الثالث ولا أى اتفاق أو تحريض أو مساعدة، "وقصارى ما تحمل عليه أقوال المتهم الثالث أنه " علم " ببعض ماحصل من المتهم الثانى والمتهم الأول "، والاشتراك لايقوم بمجرد العلم، وانما يجب أن يكون بمساهمة جنائية تكون الجريمة نفسها ثمرة لها .

لا توجد بالأوراق أى مساهمة جنائية

" ولا أى نشاط مادى من أى نوع . للمتهم الثالث .

" والواقع أن خلو الحكم من أى مساهمة جنائية من أى نوع للمتهم الثالث، هو واقع الحال الثابت فعلا بالأوراق، فقد خلت الأوراق من أى نشاط مادى للمتهم الثالث، وخلت من نسبة أى مساعدة صادرة منه أو تحريض أو حتى اتفاق . وتضمنت أقوال المتهم الثانى صراحة أنه هو الذى شاهد وأنه الذى أعجب به، وأنه هو الذى تمنى ضمه للفريق القومى، وأنه هو الذى تحدث فى شأنه مع مشجع لم يفصح عنه، وأنه هو الذى تلقى عرض المشجع بالحصول على الجنسية المصرية ل.....، وأنه هو الذى أحضر صورتي لذلك المشجع، وأنه هو الذى تلقى من ذلك المشجع الذى لم يفصح عنه - الصورة الضوئية لبطاقة باسم عليها صورة، وأنه هو الذى ملأ استمارات استخراج جواز السفر من واقع تلك البيانات غير الحقيقية التى نقلها من صورة البطاقة، وأنه هو الذى قدم هذه الاستمارات الى العقيد مجدى عبد المنعم الضابط بمباحث أمن الدولة وعضو الاتحاد لاعتمادها من جهة عمله واستخراج الجواز، الذى تم بالفعل استخراجها بهذه المساهمة مع العقيد مجدى عبد المنعم والمقدم صلاح طه، ولم يذكر المتهم الثانى فى هذه الرواية التفصيلية أى دور من أى نوع "للمتهم الثالث . آية ذلك ما جاء نصا وحرفا بأقوال المتهم الثانى مدير الفريق القومى المصرى :

" (١) فقد جاء بأقوال ص ٨ تحقيق ما نصه :

" ج/ لما الموضوع أتعرف (مشكلة جنسية الليبية) فيه شخص جه انا معروفش ومن محبى ومشجعى الكرة الطائرة وعرض ان هو يحل مشكلة الجنسية بتاعة وطلب صورتين وانا اخذتهم من واديت له الصورتين وبعد حوالى يومين جاب لى صورة بطاقة عليها صورة وباسم وقال انه هو ها يجيب الجنسية بالاسم ده

وبعدين جبنا استمارة جواز سفر وانا مليت بيانات الاستمارة من واقع صورة البطاقة وسلمتها للعقيد مجدى عبد المنعم عضو الاتحاد وهو جاب بسبورت باسم

(٢) فى ص ١١/١٠ بالتحقيق كـرر اعترافه بأنه الذى احضر الصورتين "واعطاهما لشجع اللعبة فقال ما نصه :

" ج/ وطلب منى صورتين ل..... فانا اديتهم له ... " (ص ١٠ تحقيق)

" ج/ ابوة دى صورة وهى اللى انا اديتها للشخص ده " (ص ١١ تحقيق)

(٣) كما قرر بأنه هو الذى ملأ استمارة جواز السفر وأنه هو الذى ارسلها مع باقى المستندات الى مصلحة وثائق السفر ص ١١ من تحقيق النيابة بقوله : —

ج / احنا جبنا استمارة جواز سفر ومليتها وبعتناها مصلحة وثائق السفر بعد ملئها .

س/ من قام بملء استمارات تلك البطاقة . ؟ "

ج / انا اللى مليتها من واقع صورة البطاقة اللى موجودة .

س / ومن قام باعتماد بيانات تلك الاستمارة ؟ "

ج / العقيد مجدى عبد المنعم . "

"(٤) وثابت من اقوال المتهم الثانى أن المتهم الثالث لم يكن له أى دور من أى نوع لا فى تحرير الاستمارة ولا فى تقديم استمارة جواز السفر وصورة البطاقة الشخصية لمصلحة الجوازات، حيث أوردى (ص ١٢ تحقيق) ان الذى تقدم بهذه الاوراق هو مندوب من طرف العقيد/ مجدى عبد المنعم بمباحث امن الدولة .

(٥) كما شهد العقيد/ مجدى عبد المنعم بأن الذى احضر له استمارة السفر وصورة البطاقة هو ، **فقال ص ٢٦ تحقيق النيابة ما نصه :**

" ج/ فى غضون عام ١٩٩١ حضر الى مكتبى ادارى المنتخب المصرى للكرة الطائرة وطلب منى مساعدته فى سرعة انتهاء اجراءات استخراج جوازات سفر بعض اللاعبين فى "الاتحاد والمذكورين فى القرار الوزارى رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٩١ وفى ذلك اليوم أحضر لى استمارات استخراج جواز سفر باسم ومرفق القرار الوزارى وخطاب من الاتحاد موجه للجوازات " .

(٦) كما شهد رياض طه عبد المقصود — الباحث بمصلحة الجوازات ص ٣٤ تحقيق النيابة بأن الذى قدم له أوراق استخراج ذلك الجواز مندوب من مباحث أمن الدولة .

(٧) كما جاء بمحضر الضبط المؤرخ ١٩٩٣/٩/١ المحرر بمعرفة الرائد/ وسام الدسوقي الضابط بمصلحة الجوازات انه بضبط ومواجهته بما أسفرت عنه التحريات اعترف

بصحتها وقال ان المدير الادارى للفريق القومى للكرة الطائرة هو الذى طلب منه عددا من الصور الفوتوغرافية .

(٨) مصداق ذلك أن النيابة حين استكتبت كلا من المتهم الأول ورياض عبد المقصود — موظف الجوازات، المتهم الثانى، صلاح محمد طه مقدم بمباحث أمن الدولة، مجدى محمد عبد المنعم عقيد بمباحث أمن الدولة — فانها لم تستكتب المتهم الثالث — لاقتناعها بأنه لم يشترك فى أى نشاط ماذى فى تزوير المحررات موضوع القضية — وأحالت الأوراق لقسم أبحاث التزييف للمضاهاة " .

وجاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن :

أولا : ان هو الكاتب للصفحة الاولى من طلب اصدار جواز السفر

ثانيا : ان المقدم صلاح محمد طه هو الكاتب لبيانات المقرين وليبانات الشهادة الثابتة بالصفحة الثانية من طلب اصدار جواز السفر موضوع الفحص، وأنه الكاتب لتوقيعه أسفل اسمه بالصفحة الثانية من طلب اصدار جواز السفر .

ثالثا : انه يلزم إرفاق اية محررات رسمية ثابتة عليها توقيعات العقيد / مجدى عبد المنعم .

رابعا : انه يتعذر إسناد أو نفى بيانات البطاقة الشخصية التى تحمل الرقم المطبوع ٧٠٨٢٦ ق الى أى من و أو أى شخص آخر .

وهذا يؤكد انعدام أى دور للمتهم الثالث تماما فى تزوير أى من المحررات موضوع الدعوى .

وحاصل ما تقدم، أنه لا توجد أى مساهمة جنائية للمتهم الثالث فى الواقعة، فهو لم يباشر أى نشاط ماذى مما يباشره الفاعل الأصيل فى التزوير، وهو لم يباشر أى نشاط ماذى يمكن أن يدخل فى "إطار " المساعدة " كاحدى وسائل الأشتراك فى تزوير، وهو لم يحرض أحدا ولم يتفق مع أحد على "تزوير"، فلا هو فاعل أصلى فى التزوير، ولا هو شريك فيه .

الأشتراك الجنائى لا يكون بمجرد العلم بالجريمة .

وانما يلزم ان يصدر عن الجانى مساهمه جنائيه تبعيه

تتمثل فى اتفاق او تحريض او مساعده - او احد هذه الصور .

"كما يلزم ان تكون الجريمة ثمره ونتيجه لهذا الاشتراك .

" فقصارى ما قيل غير ماتقدم بالاوراق، ان المتهم الثالث علم — مجرد علم — ببعض

ماكان يجرى، "ولكن لم ينسب اليه احد أى نشاط اصيلى او تبعى او انه ساهم فى الواقعه بأى مساهمه او حرض او اتفق عليها، فكل ماقاله ص ١٣ عن صورة البطاقه والاسم : " هو كان على علم " ، " وحين سئل عن شخص " المشجع " الذى ذكره المتهم الثانى قال انه لا يعرفه، فقد "سئل ص ١٩ بالتحقيق : - س - من هو ذلك الشخص ؟ ج - انا معروفش . س - هل استفسرت منه عن "كيفية حصوله على تلك البطاقه ؟ ج - انا ماسألنوش لان ماكانش لى كلام معاه .

أما عن قول انه اعطى ٤ صور للمتهمين الثانى والثالث، فانه لايفيد اى "مساهمه للمتهم الثالث، فقد اوضح المتهم الثالث ذلك فى ص ٢٠ بالتحقيق فقال : " فعلا انا اخذت منه "الصور زيه زى اى لاعب ، بينما اقر المتهم الثانى على نحو ماسلف انه هو الذى اعطى صورتين من هذه الصور للمشجع الذى احضر له هو صورة البطاقه الشخصيه دون اى تدخل او مساهمه من المتهم "الثالث .

ومجرد " العلم " بجريمه، لايعنى ارتكابها ولايعنى الاشتراك فيها، فقد نصت ماده / ٣٩ " عقوبات على ان " يعد فاعلا للجريمه : (اولا) من يرتكبها وحده او مع غيره (ثانيا) من يتدخل فى "ارتكابها اذا كانت تتكون من جمله اعمال فيأتى عمدا عملا من الاعمال المكونه لها . "، اما الاشتراك "فقد نصت ماده / ٤٠ عقوبات على انه : " يعد شريكا فى الجريمه (اولا) كل من حرض على ارتكاب الفعل "المكون للجريمه اذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض (ثانيا) من اتفق مع غيره على ارتكاب "الجريمه فوقعت بناء على هذا الاتفاق (ثالثا) من اعطى الفاعل او الفاعلين سلاحا او آلات او اى شىء "آخر مما استعمل فى ارتكاب الجريمه على علمه بها او ساعدهم بأى طريقه اخرى فى الاعمال المجهزه او المسهله او المتممه او لارتكابها ، واذ لم ينسب احد الى المتهم الثالث انه ارتكب الجريمه او ارتكب احد الافعال المكونه لها، فان الاشتراك شرطه وجود علاقه سببيه بين نشاط الشريك "والجريمه، وحرص القانون على اشتراط هذه السببيه صراحه بقوله فى التحريض والاتفاق ان تقع الجريمه بناء عليه ، وبطلبه واشتراطه فى المساعده ان يكون الشريك قد اعطى اسلحه او آلات وان "تكون هذه الاسلحه او الآلات قد استعملت فى ارتكاب الجريمه وبطلبه بصفه عامه وقوع الجريمه بناء "على المساعده، ولذلك تلتزم محكمة الموضوع فى حالة الادانه بالاشتراك ان تثبت توافر هذه العلاقه "بين سلوك الشريك وبين الجريمه، فان لم تفعل كان حكمها قاصرا .

(نقض ١٩٦٨/١٢/١٦ - س ١٩ - "٢٢١ - ١٠٨٠، الدكتور محمود نجيب حسنى - ط ١٩٨٢ - رقم / ٤٣٣ / ٤٣٤) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه :

" من المقرر قانونا ان الافعال المكونه للاشتراك يجب ان تكون سابقه على اقتراف الجريمة او معاصرة لها، إذ المادة ٤٠ من قانون العقوبات تشترط لتحقيق الاشتراك بطريقة التحريض والاتفاق ان "تقع الجريمة بناء عليهما " .

• نقض ١٩٤٧/١٠/٧ — في الطعن ١٨٣٣ لسنة ١٧/ق ٠

الشريك انما يستمد صفة من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت "بناء على اشتراكه " .

• نقض ١٩٥٦/٦/٢٦ — س ٧ — ٢٥٠ — ٩١٠ .

" الاشتراك في الجريمة لا يتحقق الا اذا كان التحريض او الاتفاق سابقا على وقوعها او كانت "المساعدة سابقة او معاصرة لها، وكان وقوع الجريمة ثمره لهذا الاشتراك " .

• نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ — س ٢٠ — ١١٢ — ٥٩١ .

" من المقرر ان الاتفاق يتطلب تقابل الارادات تقابلا صريحا على اركان الواقعه الجنائية التي تكون محلا له، وهو غير التوافق الذي هو توارد خواطر الجناه على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون ان يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حده قد اصر على ما تواردت الخواطر عليه . وهو مالا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في "الاحوال المبينه في القانون على سبيل الحصر — كالأشأن فيما نصت عليه المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات — اما في غير تلك الاحوال فانه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره ان يكون فاعلا فيه او شريكا بالمعنى المحدد في القانون " .

• نقض ١٩٧٩/٣/١٩ — س ٣٠ — ٧٦ — ٣٦٩ .

" يشترط في المساعدة كوسيله للاشتراك ان تكون بقصد المعاونه على اتمام ارتكاب الجريمة في "الاعمال المجهزه او المسهله او المتممه لارتكابها " .

• نقض ١٩٥٠/٥/٣٠ — س ١ — ٢٣٠ — ٧٠٩ .

" ان الاشتراك بالمساعدة لا يتحقق الا اذا ثبت ان الشريك قصد الاشتراك في الجريمة وهو عالم بها "وانه ساعد في الاعمال المجهزه او المسهله لارتكابها " .

• نقض ١٩٥٥/١/١١ — س ٦ — ١٤٤ — ٤٣٩ .

• نقض ١٩٦٩/١/١٣ — س ٢٠ — ٢٤ — ١٠٨ .

" لا يكفي في اسناد الاشتراك بالمساعدة المعاقب عليه قانونا تعاصر فعل الفاعل مع ماوقع من غيره، بل لابد ان يكون لدى الشريك نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه "معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك " .

• نقض ١٩٥٥/١٢/٢٦ — س ٦ — ٤٥٠ — ١٥٣١ .

" الاشتراك فى الجريمة لا يتحقق الا اذا ان الاتفاق والمساعدة قد تما من قبل وقوع تلك الجريمة "وان يكون وقوعها ثمره لهذا الاشتراك يستوى فى ذلك ان تكون الجريمة وقتية او مستمرة فاذا كان الحكم "قد دان المتهم بالاشتراك ودلل على ذلك بالتراخى فى تبليغ الحادث، فان ذلك لا يؤدى الى قيام الاتفاق "والمساعدة فى مقارفة الجريمة " .

• نقض ٢٧/٢/١٩٥٦ - س ٧ - ٧٩ - ٢٦٤

• نقض ١٤/١/١٩٥٨ - س ٩ - ٨ - ٣٩

" الاشتراك بالمساعدة لا يتحقق الا اذا كان الشريك قصد الاشتراك فى الجريمة وهو عالم بها، بان تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا بتجاوب صداه مع فعله، وان يساعد فى الاعمال المجهزة او المسهلة لارتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة، ومتى كانت المحكمة قد اسست مسئولية الطاعنين جميعا على ما قالته من علمهم بارتكاب الفاعل - وهو مجهول من بينهم - للجريمة ومساعدته بقصد معاونته على ارتكابها، دون ان تدلل على قصد اشتراكهم فى الجريمة التى ادانهم بها وانهم كانوا وقت وقوعها عالمين بها قاصدين الى الاشتراك فيها وذلك ببيان عناصر اشتراكهم ومظاهره بافعال ايجابية صدرت عنهم تدل على هذا الاشتراك وتقطع به - فان ذلك لا يتوافر به الاشتراك بالمساعدة " .

• نقض ١٤/٦/١٩٦٦ - س ١٧ - ١٥٤ - ٨١٨

ومما تقدم يبين ان نسبة مجرد " علم " المتهم الثالث بجزء أو ببعض الوقائع التى باشرها المتهم "الثانى مع آخرين - لا يعنى أن المتهم الثالث فاعل أو شريك فى هذه الجريمة التى لم يباشر أى نشاط من أى نوع فيها ولم يحرض أحدا ولم يتفق مع أحد عليها ولم يساعد أحدا فى ارتكابها .

اتحاد الكرة الطائرة هو الفاعل الحقيقى المعنوى لاستخراج جواز السفر الذى تم بتدبير اتحاد الكرة الطائرة وتنسيقه ومباركته دون مشاركة أو نشاط أو دور للمتهم الثالث .

فالثابت من أقوال العقيد / مجدى عبد المنعم أن هناك قرارا وزاريا يحمل رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٩١ تضمن أسماء اللاعبين المقرر اشتراكهم ضمن المنتخب القومى فى بطولة افريقيا للشباب ومن بينهم اللاعب والذى اشتهر فى النادى باسم / وأن هناك خطابا من الاتحاد موجها للجوازات يحمل ضمن ما يحمل اسم وأن هذه الأوراق سلمها له المدير الأدارى للفريق القومى رفق استمارة استخراج الجواز كمستند لتسهيل استخراج الجوازات للاعبين وآية ذلك ما ورد باقوال العقيد / مجدى عبد المنعم عضو اتحاد الكرة الطائرة " ص ٢٦، ٢٧ تحقيقات النيابة حيث **ورد بها ما نصه :**

س / ما معلوماتك عن كيفية استخراج جواز السفر رقم ٤١٤٤٥ باسم

ج/ فى غضون عام ١٩٩١ حضر الى مكتبى ادارى المنتخب المصرى للكرة الطائرة وطلب منى مساعدته فى سرعة انتهاء استخراج جوازات سفر بعض اللاعبين فى الاتحاد والمذكورين فى القرار الوزارى رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٩١ وفى ذلك اليوم أحضر لى (.....) استمارات استخراج جواز سفر باسم ومرفق القرار الوزارى وخطاب من الاتحاد موجه للجوازات

س / هل كنت على علم بصحة جنسيته وحقيقة اسمه ؟

ج / كل اللى أعرفه انه كان اسمه مصرى الجنسية فضلا عن ان اللاعب بنادى الترسانة منذ فترة طويلة علاوة على ما جاء بقرار المجلس الأعلى للشباب والرياضة باختياره عضوا للمنتخب القومى .

فصدور قرار وزارى يحمل اسم ضمن الفريق القومى لا بد وان يكون بناء على عرض من رئاسة الاتحاد وهذا يؤكد علم الاتحاد وبتيديره، وهو تدبير لا غبار عليه لأن مولود لأم مصرية على أرض مصر وتربى فيها وتحدث لهجتها ومارس لعبة الكرة الطائرة بنادى الترسانة مدة طويلة فأجادها وكان موضع إعجاب وتشجيع القائمين على الكرة الطائرة فى الاتحاد الذى شجعه على ضمه أنه مولود فى مصر لأم مصرية وتربى على الأرض المصرية وأبدى تفوقا فى اللعبة حال دون الاستفادة به قصور القوانين وعجزها والثابت بالتحقيقات ان هناك محاولات جادة بذلت من كبار المسؤولين باتحاد الكرة الطائرة للحصول على الجنسية المصرية لـ الشهير بـ وآية ذلك أنه جاء على لسان **ص ١٣ تحقيق النيابة ما نصه :**

ج / وانا عايز أقول إن ناصف سليم رئيس الاتحاد على علم بالأوراق وكان من رأيه أن يسعى للحصول على جنسية لـ من وزارة الداخلية والعقيد مجدى عبد المنعم بمباحث أمن الدولة — يعلم حقيقة الأمر، فقد كان عند استخراج الجوازات — كان رئيسا لمنطقة القاهرة للكرة الطائرة وعضو بالاتحاد المصرى للكرة الطائرة وهو عضو فى الاتحاد منذ عام ١٩٨٩ وحتى نهاية عام ١٩٩١ — وقت استخراج الجواز .

" على أنه أيا كانت رؤية و مسلك اتحاد الكرة الطائرة، فان المقطوع به بالأوراق أن المتهم الثالث لم يباشر أى نشاط من أى نوع فى أستخراج جواز سفر المتهم الأول ولا مستنداته، وأنه لم يحرض أحدا ولم يتفق مع أحد على استخراجه، فلا هو فاعل أصلى ولا هو شريك فى الواقعة محل الاتهام .

لما تقدم

يطلب المتهم الثالث المستأنف :

الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والحكم ببراءة المتهم الثالث مما نسب إليه ،

(انتهى مانقلناه عن المذكرة المقدمة للمحكمة الاستئنافية)

وثابت من مطالعة الحكم الاستئنافية المطعون فيه أنه لم يعرض لا إيرادا ولا ردا لهذه المذكرة بما تضمنته من دفاع واضح أنه جوهري، وذلك قصور وإخلال بحق الدفاع، لا يفيهما عن الحكم الإشارة المجمل والمقتضبة القاصرة لهذه المذكرة بقوله : " ولا ينال من ذلك ما أورده المتهم الثالث بمذكرة دفاعه المقدمة بجلسة اليوم من انعدام دور المتهم الثالث في ارتكاب الواقعة، إذ أن ذلك مردود عليه — فيما قال الحكم — بأن دور المتهم (الطاعن) قد تحدد طبقا لاعتراف المتهم الأول بتحقيقات النيابة العامة من أن المتهم الثالث قد أخذ الصور الشمسية الخاصة به لاستخراج جواز سفر مصرى وهو عالم أن المتهم ليبي الجنسية وأنه غير متمتع بالجنسية المصرية واعترف المتهم الثالث (الطاعن) بذلك عند مواجهته بأقوال المتهم الأول بتحقيقات النيابة العامة من أخذه الصور الشمسية الخاصة بالمتهم الأول لاستخراج جواز سفر مصرى له وورود اسم المتهم الثالث (الطاعن) بالمستند المزور على أنه من الأشخاص الذين يمكن مراجعتهم بالنسبة للمتهم الأول مما تقضى معه المحكمة والحال كذلك بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بحبس كل منهم أسبوعين والمصروفات" .

وواضح أن ما أورده الحكم لم يحط بما ورد بالمذكرة آنفة البيان، ولم يحصل عناصرها وذلك في ذاته قصور وإخلال بحق الدفاع أدى الى وقوع الحكم الاستئنافية في ذات ماكان الحكم المستأنف قد وقع فيه من أخطاء، وواضح كذلك أن رد الحكم على ماابنصره من دفاع الطاعن غير سائغ وعابه الخطأ في الاسناد ومخالفة الثابت بالأوراق وفساد الاستدلال .

فقول الحكم إن " دور المتهم الثالث / الطاعن قد تحدد طبقا لاعتراف المتهم الأول بتحقيقات النيابة العامة من أن المتهم الثالث قد أخذ الصور الشمسية الخاصة به لاستخراج جواز سفر مصرى وهو عالم أن المتهم الأول ليبي الجنسية وغير متمتع بالجنسية المصرية " — هذا القول الذى عول عليه الحكم فى ادانة الطاعن يخالف الثابت بالأوراق وينطوى من ثم على خطأ فى الاسناد وكذا على فساد معيب فى الاستدلال . فلم يعترف المتهم الأول كما قال الحكم وبالتالي لم يسند المتهم الأول ما يقول الحكم أنه اعترف به الى المتهم الثالث / الطاعن .

فقد سئل المتهم الأول ص ٤ من تحقيقات النيابة :

س — وماكيفية استخراجك لجواز السفر رقم /١٤١٥ الصادر بتاريخ ١٥ / ٧ / ١٩٩١ من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ٠؟٠ فأجاب : " معرفش حاجة عن الموضوع ده (وليس

هذا اعترافا) وأنا كل اللي حصل ان أنا أعطيت (المتهم /٢) و (المتهم /٣—
الطاعن) أربع صور وهما (!؟) اللي جابوا (!؟) الجواز "

س — " وماسبب اعطائك لهما الصور الفوتوغرافية الخاصة بك " ؟

ج — لأنهم قالوا (!؟) لى إن احنا (!؟) هنطلعك (!؟) جواز سفر (!؟) علشان تلعب مع
المنتخب المصرى " .

وواضح أن ماورد على لسان المتهم الأول لاينطوى على ما أسنده الحكم اليه، وأنه لا
يمكن أن يحمل على ما حمله الحكم به فى شأن واقعة تهمة التزوير — بيان ذلك : —

١ — واضح فى اجابة المتهم الأول أنه لم يعترف كما قال الحكم بل ونفى التهمة ونفى
علمه بواقعته بقوله : " انا معرفش !!!!!

٢ — لم تخص عبارة المتهم الأول — المتهم الثالث بالذات باستلام الصور كما أورد الحكم،
وإنما نسبت استلام الصور الى المتهم الثانى أولا ثم أضافت المتهم الثالث .

٣ — لم تحدد أقوال المتهم الأول من تحديدا الذى احضر له جواز السفر، ولا يستفاد من
عبارته المجملة المبهمة : " وهما (!؟) اللي جابوا (!؟) الجواز — لا يستفاد من هذه العبارة
المجملة المبهمة من هو تحديدا الذى احضر له جواز السفر !!!

٤ — لم تتضمن أقوال المتهم الأول أن اعطاء الصور الأربعة كان بغرض استخراج جواز
سفر مزور، ولاستخراج جوازات السفر طرق عديده مشروعة لا تزوير فيها، وكون المتهم الأول
ليبي الجنسية لا يمنع من اصدار جواز سفر مصرى باسمه دون تزوير، سواء بمنحه الجنسية
المصرية قبل اصداره أم بقرار تصدره الجهة الادارية بغير تزوير وتحمل هى مسئولية اصدار
الجواز لاعتبارات المصلحة المصرية العامة كما يحدث فى مصر أحيانا وفى غيرها أيضا من
دول العالم، ومرفق بالحافطة المرفقه خبر منشور بجريدة الاهرام القاهرية بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٥
يتضمن منح جوازات سفر مصرية لأشخاص غير مصريين يحملون الجنسية الاسرائيلية !

ولذلك اجاب المتهم الأول على السؤال عن سبب اعطائه الصور الفوتوغرافية بأنه كان
"لأنهم (!؟) قالوا (!؟) لى إن احنا (!؟) هنطلع (!؟) لك جواز سفر (!؟) علشان تلعب مع المنتخب
المصرى " . هذه الاجابة لا تتضمن أن أحدا ما قد أخبره بأنه سيتم استخراج جواز سفر مزور،
والتزوير هو المحز ومقطع النزاع، مثلما لا تفيد الاجابة تحديدا من الذى بالذات قال له هذه
العبارة التى نسبها المتهم الأول مطلقة على التعميم بصيغة الجمع إلى مجهولين دون تحديد من
القائل ومن الذى سيستخرج جواز السفر الذى لم يقل المتهم الأول أنه سيكون مزورا .

ومما تقدم يبين أن الحكم خالف الثابت بالأوراق وأخطأ فى اسناد أقوال ومعانى الى المتهم
الأول لم تصدر منه وعابة فساد الاستدلال بحمله عبارات المتهم الأول على غير مقصودها
ومعناها.

كذلك قول الحكم : واعتراف المتهم الثالث (الطاعن) بذلك عند مواجهته بأقوال المتهم الأول بتحقيقات النيابة العامة من أخذه الصور الشمسية الخاصة بالمتهم الأول لاستخراج جواز سفر مصرى له " فذلك بدوره غير صحيح ويخالف الثابت بالأوراق ويسند الى المتهم الثالث/الطاعن أقوالا لم تصدر عنه .

فلم يعترف المتهم الثالث الطاعن كما قال الحكم وأسند اليه، ولم يقل بتاتا انه استلم صوراً من المتهم الأول بغرض استخراج جواز سفر مصرى له . وذلك واضح ظاهر جلى بأقوال الطاعن عند مواجهته بأقوال المتهم الأول، ففي ص ٢٠ من محضر تحقيق النيابة سئل الطاعن : —

س : ما قولك فيما قرره بالتحقيقات من أنه أعطاك أربع صور فوتوغرافية وقمت أنت و..... باستخراج جواز سفر باسم ؟

ج : فعلا أنا اخذت منه الصور دية زى أى لاعب (انتهى)

فلم يعترف المتهم الثالث / الطاعن بشيء !!!

ولم يقل المتهم / الثالث / الطاعن أن الصور كانت لغرض استخراج جواز سفر مصرى أو غير مصرى .

وكل ما قاله المتهم الثالث / الطاعن " فعلا أنا أخذت منه الصور دية زى أى لاعب " . ومما تقدم يبين أن الحكم خالف الثابت بالأوراق وأخطأ فى اسناد اعتراف وأقوال الى الطاعن لم تصدر منه وعابه فساد الاستدلال بحمله اجابة الطاعن على غير مقصودها ومعناها الواضح الظاهر .

وإذ لم يعول الحكم فى قضائه بادانة الطاعن الا على ما تقدم بيانه وبيان ما اعترهه، فإن الحكم يكون معيبا فضلا عن القصور والاخلال بحق الدفاع — بمخالفة الثابت بالأوراق والخطأ فى الاسناد وفساد الاستدلال .

ثانيا : القصور وفساد الاستدلال والخطأ فى تأويل وتطبيق القانون

واضح من كل ما أورده الحكم تسبباً لقضائه بادانة الطاعن أنه على علته التى أسلفنا بيانها، لم يسند إليه فعلا تقوم به المساهمة الجنائية التبعية فى تهمة التزوير لا بالاتفاق ولا بالتحريض ولا بالمساعدة — فمجرد استلام صور من المتهم الأول لا يشكل مساهمة تبعية فى التزوير بأى صورة من صورها المحددة فى القانون، بل وثابت من أقوال المتهم الثانى أن الصورتين اللتين أرفقهما بالاستمارة التى أقر بأنه الذى كتبها بمفرده قد حصل عليهما من مشجع وأنهما بالتالى من غير الصور التى أعطاهما المتهم الأول للمدرب المتهم الثالث/ الطاعن لأغراض استكمال ملفاته كمدرّب . هذا ولم ينكر ولم ينف الحكم المطعون فيه شيئا من الخطوات والأفعال المادية التى باشرها بمفرده المتهم الثانى الذى أقر بأنه هو الذى بمفرده حرر

الاستمارة وأكد الطب الشرعى ذلك وأرفق بها تلك الصورتين اللتين قال انه حصل عليهما للمتهم الأول من مشجع أعطاها له ، وأنه هو الذى قدم الاستمارة بالصور الى العقيد مجدى عبد المنعم الضابط بمباحث أمن الدولة وعضو اتحاد كرة اليد والذى اعتمدها من مباحث أمن الدولة وكلف مندوبا من قبله باستخراج جواز السفر . وفى كل ذلك لا يوجد اتفاق ولا تحريض ولا تدخل من الطاعن ، ولا يوجد له دور أو نشاط مادى أو معنوى ، ولم يذكر الحكم أى دور له فى جريمة التزوير موضوع الاتهام ، وهو هو ما تمسك به دفاع الطاعن تحت عنوان " لا يوجد بالأوراق أى مساهمة جنائية ولا أى نشاط مادى من أى نوع للمتهم الثالث / الطاعن " ، و ذلك من ص ٢ حتى ص ٥ من مذكرة دفاعه آنفة البيان — ونحيل اليه ، وبذلك يكون الحكم قد دان الطاعن على جريمة لم يرتكبها ولم يساهم فيها ولم يورد الحكم فعلا واحدا ولا دليلا واحدا تقوم به فى حق الطاعن المساهمة الجنائية التبعية التى نسبها اليه خلافا للواقع الثابت بالأوراق ، والشئ الوحيد الذى ذكره الحكم ، وهو استلام الطاعن عدد ٤ صور من المتهم الأول ، لا تقوم به مساهمة جنائية أصلية أو تبعية فى تزوير ، فضلا عن أن هذه الصور كانت لأغراض ملفات التدريب الذى يتولاه الطاعن وهى غير الصورتين اللتين أرفقتا بالاستمارة وأقر المتهم الثانى الذى كتبها وقدمها أنه حصل عليهما من مشجع

ويفهم من سياق الحكم أنه أقام قضاءه بالادانة على مجرد علم الطاعن بأن المتهم الأول ليلى وغير مصرى وعلمه باستخراج جواز سفر مصرى له رغم ذلك . وقد أبدى الطاعن بمذكرته آنفة البيان للمحكمة الاستئنافية بدءا من ص ٥ حتى ص ٩ ، أن الاشتراك الجنائى لا يكون بمجرد العلم بالجريمة وانما يلزم أن يصدر عن الجانى مساهمة تبعية تتمثل فى اتفاق أو تحريض أو مساعدة — أو أحد هذه الصور ، كما يلزم أن تكون الجريمة ثمرة ونتيجة لهذا الاشتراك وأن يتوافر لديه أيضا قصد الاشتراك فيها . — وتضمنت المذكرة آنفة البيان العديد من أحكام النقض فى ذلك كله ونحيل اليها —

ونضيف إليه ماقتض به محكمة النقض فى حكمها الصادر ١١ / ٧٢ / ١٩٥٠ من أنه :

" لما كان العلم بوقوع الجريمة لا يعتبر فى القانون أساسا لمسائلة جنائية على اعتبار أن العالم بوقوعها يعد شريكا فى مقارفتها ، إذ أن الاشتراك فى الجريمة لا يعتبر قائما طبقا لصريح نص المادة / ٤٠ من قانون العقوبات الا اذا توافر فى حق المتهم ثبوت اتفائه مع الجانى على مقارفتها أو تحريضه إياه على ارتكابها أو مساعدته إياه مع علمه بأنه مقبل على ذلك ، كان الحكم الذى يترتب مسائلة المتهم كشريك فى جريمة التزوير على مجرد علمه بالتزوير قاصرا قصورا يستوجب نقضه ، إذ أن مجرد العلم لا يكفي بذاته لثبوت الاتفاق أو التحريض أو المساعدة على ارتكاب الجريمة .

• نقض ١١ / ٢٧ / ١٩٥٠ — س ٢ — ٨٨ — ٢٢٩

ومما تقدم يبين أن الحكم عابه القصور وفساد الاستدلال والخطأ فى تأويل وتطبيق القانون .

ثالثا : القصور ومخالفة الثابت بالاوراق وفساد الاستدلال

أورد الحكم فى اسبابه عناصر اعتمد عليها فى قضائه لا مأخذ لها بالاوراق، وتخالف الثابت فيها، وذلك اسلسه الى فساد الاستدلال . من ذلك : —

١ — قال الحكم : " وكانت التهمة ثابتة قبل المتهمين من وضعهم (؟!) لاسم المتهم الاول هو مزور "

"وغير اسمه الحقيقى على طلب الحصول على استمارة طلب الحصول على جواز سفر مصرى ."

" وهذا القول ان انطبق على المتهم الثانى الذى اعترف بأنه الذى حرر وكتب الطلب والاستماره بخط يده وأكد الطب الشرعى ذلك، الا انه لاينطبق بتاتا على الطاعن الذى لم يضع شيئا على طلب او استماره ولم يقل متقول انه وضع شيئا على طلب او استماره !!

٢ — وقال الحكم : " واعتراف (؟!) كل من المتهمين الثانى والثالث (الطاعن) بتحقيقات النيابة ، بينما لم يعترف المتهم الثالث / الطاعن بشيء لا أمام النيابة ولا غير النيابة .

٣ — وقال الحكم : " واحتجاج (؟!) المتهمين (؟!) بذلك المحرر امام مصلحة الجوازات . بينما لم يحتج الطاعن بالاستماره موضوع الاتهام أمام مصلحة الجوازات ولم يذهب بتاتا الى مصلحة الجوازات ولا مأخذ ولا معين بتاتا بالاوراق لهذه المقوله التى أوردتها الحكم وأقام عليها قضاءه بالادانه !!!

٤ — وقال الحكم : " و ورود اسم المتهم الثالث (الطاعن) بالمستند المزور على انه من الاشخاص الذين يمكن مراجعتهم بالنسبه للمتهم الاول . " — ولا شأن بتاتا للمتهم الثالث / الطاعن بتحرير هذه الاستماره ولا يسأل ولا يمكن ان يسأل عن قيام كاتبها المتهم الثانى بوضع اسمه فيها ضمن أسماء اخرى للرجوع اليها، فذلك يسأل عنه كاتب الاستماره المتهم الثانى الذى اقر بانه كتبها بمفرده وقدمها بمفرده عن طريق العقيد مجدى عبد المنعم .

فإذا كان ذلك، وكانت الأدلة فى المواد الجنائية متسانده يكمل بعضها بعضا بحيث لا يمكن التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل او الاستدلال الفاسد على عقيدة المحكمه، فإن ما عتور استدلال الحكم يعيبه بما يستوجب نقضه .

رابعا : القصور المعيب وفساد الاستدلال

دان الحكم الطاعن دون أن يثبت فى حقه قصد الاشتراك فى الجريمه التى نسب اليها الاشتراك فيها، وقد قضت محكمة النقض مرارا بأن " الاشتراك بالمساعد لا يتحقق إلا اذا اثبت ان الشريك قصد الاشتراك فى الجريمه وهو عالم بها وانه ساعد فى الاعمال المجهزه او

المسهلة لا ارتكابها "، و لابد ان يكون لدى الشريك نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذى جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك".

- نقض ١٩٥٥/١/١١ - س ٦ - ١٤٤ - ٤٣٩
- نقض ١٩٦٩/١/١٣ - س ٢٠ - ٢٤ - ١٠٨
- نقض ١٩٥٥/١١/٢٦ - س ٦ - ٤٥٠ - ١٥٣١
- نقض ١٩٥٦/٢/٢٧ - س ٧ - ٧٩ - ٢٦٤
- نقض ١٩٥٨/١/١٤ - س ٩ - ٣٩

كما قضت محكمة النقض بأن " الاشتراك بالمساعدة لا يتحقق الا اذا كان الشريك قصد الاشتراك فى الجريمة وهو عالم بها، بان تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا بتجاوب صداه مع فعله، وان يساعد فى الاعمال المجهزة او المسهلة لارتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة، ومتى كانت المحكمة قد اسست مسئولية الطاعنين جميعا على ما قالته من علمهم بارتكاب الفاعل - وهو مجهول من بينهم - للجريمة ومساعدته بقصد معاونته على ارتكابها، دون ان تدلل على قصد اشتراكهم فى الجريمة التى ادانتهم بها وانهم كانوا وقت وقوعها عالمين بها قاصدين الى الاشتراك فيها وذلك ببيان عناصر اشتراكهم ومظاهره بافعال ايجابية صدرت عنهم تدل على هذا الاشتراك وتقطع به - فان ذلك لا يتوافر به الاشتراك بالمساعدة " .

- نقض ١٩٦٦/٦/١٤ - س ١٧ - ١٥٤ - ٨١٨

ولما كان ذلك، وكان الحكم قد خلا من اثبات قصد الاشتراك فى حق الطاعن فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

١-١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨-

عبد العزيز باشا فهمي

فارس المحاماة والقضاء*

في تأبينه للراحل العظيم عبد العزيز باشا فهمي، قطب المحاماة، وقطب القضاء، وقطب السياسة والوطنية، وقطب الفكر والأدب والثقافة، وقطب الإصلاح، وقطب مجمع اللغة العربية، وقف الأستاذ الكبير عبد الرزاق السنهوري يقول : " إن الرجل الذي نؤبنه كان يمثل جيلا كاملا، بما ينطوى عليه هذا الجيل من علم ووطنية وأدب وثقافة وتفكير !".

هذا الاتساع الذي جعل عبد العزيز فهمي ممثلا لجيل بأكمله، مرده إلى تعددية وموسوعية في نسيجه بواته الصدارة في كل ما تولاه أو اضطلع به، تقلب حياته بين المحاماة فعرفته محاميا جليلا وثانيا للنقباء العظام في زمن العلم والجلال والوقار، وبين القضاء فصار أول رئيس لمحكمة النقض لدى إنشائها عام ١٩٣١، وبين السياسة والوطنية فرأته مصر أحد ثلاثة يقابلون المعتمد البريطاني يطالبون باستقلال مصر ويفجرون ثورة ١٩١٩، وفي الوزارة والسلطة التشريعية ومجمع الخالدين، فعرفته مصر والعالم مناضلا لإلغاء الامتيازات الأجنبية، وعضوا بارزا في لجنة وضع الدستور، وقاضيا عظيما لم يجاره أحد في صياغته الرائعة للأحكام والمبادئ، ونصيرا للحرية فقدم استقالته كوزير للحقانية انتصارا لحق على عبد الرزاق في التعبير عما يراه في كتابه الإسلام وأصول الحكم، ومساهما لافتا في مجمع اللغة العربية لا يثنيه شيء عن إبداء ما يراه كفيلا بالتحديث أو التجديد مهما اختلف معه الناس !

هذه التعددية مع توحّد الشخصية، ومع الثقافة العريضة، والأفق الأعرض، هي التي تحدث بها عبد العزيز فهمي يوم افتتاح أعمال محكمة النقض في نوفمبر ١٩٣١، فجمع فيها جمع العارف المقدر لكل من المحاماة والنيابة والقضاء، في عمق فكر واتساع أفق لا انحياز.

لا ينسى هذا الموسوعي العريض، وهو يبدي فخره بعظماء القضاء، أن يقرن قوله بالتأكيد على عظمة المحاماة وإجلاله واحترامه العميق للمحامين، فيقول : " وإن سروري يا حضرات القضاة وافتخاري بكم ليس يعدله إلا إعجابي وافتخاري بحضرات إخواني المحامين الذين اعتبرهم كما تعتبرونهم أنتم عماد القضاء وسناده. أليس عملهم هو غذاء القضاء الذي يحييه ؟ ولئن كان على القضاة مشقة في البحث للمقارنة والمفاضلة والترجيح فإن على المحامين مشقة كبرى في البحث للإبداع والتأسيس، وليت شعري أية المشقتين أبلغ عناءً وأشد نصبا ؟ لا شك أن عناء المحامين في عملهم عناء بالغ جدا لا يقل البتة عن عناء القضاة في عملهم. بل اسمحوا لي أن أقول إن عناء المحامي - ولا ينبئك مثل خبير - أشد في أحوال كثيرة من عناء القاضي، لأن المبدع غير المرجح " !.

* رجائي عطية - من كتاب رسالة المحاماة - دار الشروق - سبتمبر ٢٠٠٨

رسالة المحاماة *

عبر أكثر من نصف قرن جرت أحداث فى نهر المحاماة ونقابتها أكلت من الرصيد الرائع الذى كان للمحاماة والمحامين !

عز على كثيرين أن تبقى المحاماة قوية مؤثرة فى الحركة الوطنية والحياة السياسية، حادهم إلى ذلك أن المحامى " طاقة " " حرة " و" مؤثرة " .. تتأبى على الإذعان أو التطويع، فالمحامى، لا ينتظر راتباً من أحد، وإنما رزقه فى يد الله - عز وجل - وعلى مدى كفاءته وقدراته وإخلاصه، ثم هو صاحب معرفة وحجة ومنطق وقدرة على المنازلة والمقارعة والإقناع، فلا سبيل إذن إليه إلا أن تضرب المحاماة بأسرها، والطريق القريب إلى ضربها : ضرب نقابتها، لذلك استهدفت نقابة المحامين منذ أكثر من نصف قرن.. تغيرت الأساليب والطرق والهدف واحد هو احتواء النقابة.. قادت مشاهدها المأساوية إلى فرض الحراسة القضائية على النقابة، ثم التقدم مؤخراً بنص مشبوه غير دستورى استبعد فى اللحظة الأخيرة من المشروع المقدم بمعزل عن المحامين - لتعيين حارس دائم تحت ستار القانون، ولضمان أن تقع النقابة فى قبضة هيمنة من نوع جديد، وتساق بصغائر عديدة إلى التلهى عن قيم ومطالب المحاماة، وبحروب هابطة وألاعيب صغيرة تضمن حصار النقابة وتطويقها والسيطرة عليها، وقد للأسف كان !..

ووسط هذا المناخ المعبأ بالسلبيات تاهت المحاماة ومطالبها وانقطع من سنوات ما بين النقابة وبين المحاماة، ثم هجمت الأغراض الانتخابية على كل شىء، فتعثر تأهيل شباب المحامين، وساهم فى هذه الإعاقة عدم تقديم حل جدى حقيقى قابل للتطبيق لتيسير تمرين كريم للمحامى وإعداده للتأهل للمرحلة التالية فى القيد أمام المحاكم الابتدائية، وتقديمه إلى مجتمع المحاماة مزوداً بالعلم والتطبيق والتقاليد التى تجعله أهلاً لحمل رسالة المحاماة !

تأكلت ثم انعدمت المكتبات التى كانت فى غرف المحامين على مستوى المحاكم الابتدائية بل والجزئية، وعز الكتاب مع غلو ثمنه على الأجيال الجديدة المتتالية مثلما عز التعليم وتآكل التدريب والتمرين الذى مثل قضية بلا حل، ومن ثم صارت الأجيال الجديدة مقطوعة عن أى مصدر من مصادر التعليم والدربة والمران، محاصرة برغبة وخطة متعمدة - لأغراض انتخابية صغيرة - لتقطيع أى أواصر للتواصل بين الأجيال، لحجب القامات العالية وخبراتها عن الشباب، مخافة الاستنارة واتساع الفهم ومن ثم التيقظ إلى اللعبة الصغيرة الجارية وقواعدها التى تستهدفهم لأغراضها ولا تراعهم لمصلحتهم الباقية، أو لأهداف النقابة التى ظلت جليلة عبر قامات عظيمة رعتها فى الزمن الفائت !

* رجائى عطية - من كتاب رسالة المحاماة - دار الشروق - سبتمبر ٢٠٠٨

هذا الكتاب تعريف بالمحاماة، ودعوة للتقدم إليها، بقيمتها ومبادئها وعلمها ومعرفتها، لتعود بالمحامين إلى ما كانت وكانوا عليه. لعل هذه هي الفرصة الأخيرة ليستيقظ المحامون وينتبهوا ويتفطنوا لاستخلاص أنفسهم ونقابتهم والمحاماة، واستعادة ما كان من عظمة وجلال.. أردت بإيراد بعض صفحاتها - أن تكون حافزاً للمحامين للتواصل الحقيقي والنقد بعزم وإخلاص إلى المحاماة !

كتب وإصدارات أ. رجائي عطيه

- (١) أوراق - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ط ١٩٩٧.
- (٢) من هدى النبوة وفى مدرسة الرسول - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ط ١٩٩٧.
- (٣) من هدى القرآن وذلك الكتاب لاريب فيه - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ط ١٩٩٨.
- (٤) بشاير - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ط ٢٠٠٠.
- (٥) باسمك اللهم - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ط ٢٠٠٠.
- (٦) بسم الله - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ط ٢٠٠٠.
- (٧) نواب القروض - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ط ٢٠٠١.
- (٨) يارب - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ط ٢٠٠١.
- (٩) قضية النقابيين - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ط ٢٠٠١.
- (١٠) أبو ذر الغفارى - روز اليوسف، هيئة الكتاب - ٢٠٠٢، ٢٠٠٥.
- (١١) قضية الجمارك الكبرى - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ط ٢٠٠٢.
- (١٢) مواقف ومشاهد إسلامية - دار الهلال - ط ٢٠٠٢.
- (١٣) ماذا أقول لكم - دار الشروق - ط أولى ٢٠٠٣.
- (١٤) عالمية الإسلام - مركز الأهرام للترجمة والنشر - ط ١، ط ٢ - ٢٠٠٣. (حائز على جائزة أفضل كتاب بمعرض القاهرة الدولى للكتاب سنة ٢٠٠٣ - الهيئة العامة للكتاب)
- (١٥) إبحار فى هموم الوطن والحياة - دار الشروق - ط ٢٠٠٤.
- (١٦) الإنسان العاقل وزاده الخيال - دار الشروق - ط ٢٠٠٤.
- (١٧) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل - المجلد الأول - روز اليوسف - ط ٢٠٠٣.
- (١٨) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل - المجلد الثانى - روز اليوسف - ط ٢٠٠٣.
- (١٩) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل - المجلد الثالث - روز اليوسف - ط ٢٠٠٤.
- (٢٠) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل - المجلد الرابع - روز اليوسف - ط ٢٠٠٥.

(٢١) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل - المجلد الخامس - المكتب المصرى الحديث - ط ٢٠٠٦

(٢٢) الإنسان والكون والحياة - كتاب الهلال - أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢٣) تأملات غائرة - دار الشروق - ط ٢٠٠٦.

(٢٤) الأديان والزمن والناس - كتاب الهلال - سبتمبر ٢٠٠٦

(٢٥) شجون وطنية - المكتب المصرى الحديث - ٢٠٠٦.

(٢٦) الهجرة إلى الوطن - كتاب الهلال - نوفمبر ٢٠٠٧.

(٢٧) رسالة المحاماة - دار الشروق - سبتمبر ٢٠٠٨.

(٢٨) فى الوحدة والجماعة الوطنية - المكتب المصرى الحديث - سبتمبر ٢٠٠٨

(٢٩) فى رياض الفكر - كتاب الهلال ديسمبر ٢٠٠٨.

(٣٠) بين شجون الوطن وعطر الأحباب - المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٨.

(٣١) من تراب الطريق (الكتاب الأول) - المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٨.

(٣٢) من حصاد المحاماة - المجلد الأول - المكتب المصرى الحديث.

(٣٣) من حصاد المحاماة - المجلد الثانى - المكتب المصرى الحديث

(٣٤) من حصاد المحاماة - المجلد الثالث - المكتب المصرى الحديث

(٣٥) من حصاد المحاماة - المجلد الرابع - المكتب المصرى الحديث

(٣٦) من حصاد المحاماة - المجلد الخامس - المكتب المصرى الحديث

(٣٧) من حصاد المحاماة - المجلد السادس - المكتب المصرى الحديث

(٣٨) من حصاد المحاماة - المجلد السابع - المكتب المصرى الحديث

(٣٩) من حصاد المحاماة - المجلد الثامن - المكتب المصرى الحديث

(٤٠) من حصاد المحاماة - المجلد التاسع - المكتب المصرى الحديث

(٤١) من حصاد المحاماة - المجلد العاشر - المكتب المصرى الحديث

(٤٢) من حصاد المحاماة - المجلد الحادى عشر - المكتب المصرى الحديث

(٤٣) دولة الأيام ! - كتاب الهلال أول يونيو ٢٠٠٩

(٤٤) من تراب الطريق (الكتاب الثانى) - المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٩

(٤٥) الأمن والإيمان - قراءة فى ملف الأمن المجتمعى فى الإسلام. المكتب المصرى الحديث
٢٠٠٩

(٤٦) قد تكون الديانة تجسيدا للعقل. ترجمة وعرض عن كتاب حياة العقل للفيلسوف
جورجسانتايانا - كتاب الهلال - نوفمبر ٢٠٠٩

(٤٧) من تراب الطريق (الكتاب الثالث) - المكتب المصرى الحديث ٢٠١٠.

(٤٨) عبقرية إنكار الذات - أبو عبيدة بن الجراح - تحت الطبع.